

الوارد على من يامر بما لا يفعله مثل قوله انما روي
 الناس بالبر وتنسبون انفسكم وقوله تعالى كبر مقتدا
 عند الله ان تقولوا مالا تفعلون وما روي عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال مررت ليلة اري
 بي بقوم يقرضون شفاهم بمقاريض منخار فقلت
 من انتم فقالوا كنا من بلخيرو ولا نائيه ونسبوا عن النبي
 ونائيه وما روي ان الله تعالى اوحى الى عيسى عليه
 السلام عطا الناس والافاستحي مني وربما استدلوا
 من طريق القياس بان هدية الفير فرغ الاهتدا
 وكذلك تقوم فرع الاستقامة والاصلاح زكاة
 عند نصاب السلاح فمن ليس بصالح في نفسه
 ان يصلح غيره ومتى بينتيم الظل والعود اعوج وكل
 ما ذكره خيالات وانما الحق ان للفاسق ان يجنب
 وبريانه هو ان تقول هل يشترط في الاحتساب
 ان يكون متعاطيه معصوما عن المعاصي كلها
 فان شرط ذلك فهو حرق للاجماع ثم حسبى لهاب
 الاحتساب اذا عصى الله للصحاب فضلا عن دوائهم
 والانبياء عليهم السلام قد اختلفت في عصمتهم
 عن الخطايا والقرآن دل على نسبتهم الى المعصية

وكذا

وكذا اجماعه من الانبياء فلقد قال سعيد بن
 جبيران لم يامر بالمعروف ولم ينه عن المنكر الا ان يكون
 فيه شيء لم يامر احد بشي فاجب ما لكما ذلك من
 سعيد ابن جبيران وان زعموا ان ذلك لا يشترط
 عند الصغار حتى يجوز للابن الحرير ان يمنع
 من الزنا وشرب الخمر فيقول وهل لشارب الخمر ان
 يغزو الكفار ويحتمل عليهم بالمنع من الكفر
 قالوا لا حقوا الاجماع اذ جنود المسلمين لم تنزل
 مشتملة على البر والفاجر وشاري الخمر وظالمي
 الايتام ولم يمنعوا من الغزو ولا في عصر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا بعده فان قالوا فقد
 فنقول لشارب الخمر هل المنع من القتل ام لا فان
 قالوا لا قلنا فيما العرق بينه وبين لاسي الحرير
 جاز له المنع من الخمر والقتل كغيره بالنسبة الى الشرب
 كان الشرب بالنسبة الى لبس الحرير ولا فرق وان قالوا
 نعم وفضلوا الامر في بيان كل مقدم على شئ فلا يمنع
 عما من مثله ولا عما دون وانها يمنع عما فوق فهذا
 حكيم فانه كما لا يجدر ان يمنع الشارب من الزنا والقتل
 فمن اين يجدر ان يمنع الزاني من الشرب بل من ان